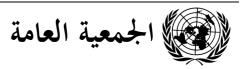
Distr.: General 15 April 2014 Arabic

Original: French



مجلس حقوق الإنسان الدورة السادسة والعشرون البند ٦ من حدول الأعمال الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعنى بالاستعراض الدوري الشامل*

جزر القمر

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية، والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

(A) GE.14-13657 010514 020514





[&]quot; لم تُحرَّر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

مقدمة

1- في أثناء الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٤، ارتأى وفد جزر القمر تأجيل قبول أو رفض ثلاث عشرة توصية ليُنظر فيها في إطار الاستعراض الدوري السشامل في عام ٢٠١٨، وذلك ريثما تبدي الحكومة رأيها في الموضوع. ويجب على اتحاد جزر القمر تأكيد موقفه النهائي من هذه التوصيات الثلاث عشرة في دورة مجلس حقوق الإنسان السادسة والعشرين في حزيران/يونيه المقبل.

٧- وقد أعربت حكومة اتحاد جزر القمر عن بالغ تقديرها لأعمال دورة مجلس حقوق الإنسان الخامسة والعشرين، ولاحظت بارتياح وتشجيع أداء وفدها، وذلك في ضوء التزامها باستراتيجيتها الهادفة إلى إدماج حقوق الإنسان على نحو فعال في جميع السسياسات العامة وحرصها الدائم على صون كرامة الإنسان وسلامته. وتتوجه الحكومة بالشكر لجميع الهياكل والهيئات المعنية بالاستعراض الدوري الشامل وبحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

٣- وتعرب الحكومة عن تقديرها لجهود أصدقاء اتحاد جزر القمر الكثر التي أسهمت في إنجاح الاستعراض الدوري الشامل الخاص بالاتحاد.

٤- وتؤكد الحكومة القرارات التي اتخذها وفدها، وبخاصة قبول ١١٣ توصية ورفض شمان أحرى.

وبالتالي تؤكد مجدداً أن اتحاد جزر القمر قبل ما مجموعه ١٢٥ توصية ورفض تسع
توصيات في أعقاب الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٤.

- وعليه، قُبلت ١٢ توصية ورُفضت واحدة من التوصيات الثلاث عشرة.

٧- وتلتمس الحكومة دعم شركاء اتحاد جزر القمر في تنفيذ التوصيات التي قبلتها وذلك من أجل احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها على نحو أكثر فعالية.

٨- ويجب أن تدعم الإرادة السياسية التي تبديها حكومة جزر القمر في مجال حقوق
الإنسان شراكة متينة على جميع المستويات وفي مختلف القطاعات.

وفي الدورة السادسة والعشرين، كُلّف وفد حزر القمر بجملة أمور منها مواصلة
الدعوة إلى تقديم دعم فعال من أجل تحسين البني التحتية والقدرات في مجال حقوق الإنسان.

١٠ ويرد في الفقرات التالية شرح أكثر تفصيلاً لقرار حكومة حزر القمر بـشأن التوصيات الثلاث عشرة التي أجِّلت أثناء الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٤.

أولاً التوصيات التي قُبلت

قبلت جزر القمر التوصيات الاثنتي عشرة التالية من بين التوصيات الــثلاث عشرة:

التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي ليست جزر القمر طرفاً فيها بعد، أو الانضمام إليها (توغو)؛

مواصلة اتخاذ موقف إيجابي من الانضمام إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنـــسان التي لم تنضم جزر القمر إليها بعد (مصر)؛

الشرح

11- إن التسامح الذي يتسم به بلدنا يجعلنا نتفهم الانضمام إلى بعض المعاهدات الــــي لم ينضم إليها بلدنا بعد. وقد يسهل تطور مجتمع جزر القمر في المدى الطويــل الانــضمام إلى معاهدات معينة، لكن البلد يبقى متمسكاً بالموقف المبدئي مع تأكيد الموقف المبدئي الــرافض للانضمام إلى معاهدات معينة قد تتعارض مع المعتقدات الدينية لشعب جزر القمــر وقــد تقوض التلاحم الوطني.

مراجعة مختلف النظم القانونية المعمول بها، سواء الشريعة الإسلامية أو القـوانين المدنية أو العرفية، لضمان معاملة متساوية للمرأة تتماشى مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المكسيك)؛

الشرح

17- تضطلع الحكومة بإجراءات مستمرة ومنتظمة في إطار الكفاح من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فقد وقع البلد على العديد من المعاهدات في هذا الصدد. وأتُخذت تدابير داخلية لتعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في هيئات اتخاذ القرار. ويجري النظر في مواءمة النظم القانونية الناشئة عن التطورات الاجتماعية التي شهدها البلد. ويجدر التذكير أن التشريعات والقوانين العرفية السائدة تعزز التسامح والتكافؤ والمساواة.

اعتماد تشريعات تحظر صراحةً العقوبة البدنية للأطفال في جميع الأوساط، بما فيها البيت (سلوفينيا)؛

الشرح

١٣- يتضمن القانون الجنائي الجديد، والذي يجري اعتماده حالياً، أحكاماً تمنع العقوبة البدنية.

حظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال بموجب القانون، بما في ذلك العقوبة البدنية، فضلاً عن تحديد حد أدنى لسن الزواج (البرتغال)؛

مواصلة التدابير الرامية إلى ضمان تسجيل جميع المواليد، لا سيما بمراجعة التشريعات لضمان تمكن جميع الأطفال المولودين في الإقليم من الحصول على الجنسية، وتجنب حالات انعدام الجنسية (الأرجنتين)؛

الاضطلاع بتقييم دقيق لمسألة الاتجار بالأشخاص واتخاذ التدابير المناسبة، بما فيها سن تشريعات ملائمة لمكافحة هذه الممارسة، على نحو ما أوصت به مفوضية شؤون اللاجئين (بوتسوانا)؛

تعزيز الإطار المؤسسي لحماية حقوق الأطفال بإنشاء مراكز استقبال وتدريب اجتماعي ومهني (السنغال)؛

اتخاذ التدابير اللازمة لحظر ممارسة العقوبة البدنية على الأطفال (فرنسا)؛

التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي ليست بعد طرفاً فيها، والتعاون مع المفوّضية السامية لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة (تشاد)؛

استعراض النظم القضائية بغية ضمان مطابقة أحكام القانون المديني وأحكام الشريعة الإسلامية والقانون العرفي لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (كندا)؛

مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الحرية الدينية، والاستمرار في توسيع فـضاء الحوار بين الأديان (غانا).

ثانياً - التوصيات التي لم تُقبل

اتخاذ تدابير لضمان احترام حرية الدين ووضع حد لجميع أنواع الانتقام من الذين يتحولون عن الإسلام (المكسيك).

خلاصة

15- يجب إدراج ما قُبل من التوصيات الثلاث عشرة التي أجِّلت عند اعتماد تقرير الاستعراض الدوري الشامل في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ ريشما تبدي الحكومة رأيها في الموضوع، في قائمة التوصيات الـ ١١٣ التي ستشكّل الأساس للاستعراض الدوري السشامل لعام ٢٠١٨.

٥١ - ويُتوقع من اتحاد جزر القمر أن يقدم التأكيد النهائي في أثناء دورة مجلس حقوق الإنسان السادسة والعشرين في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في جنيف.

17- وعليه، تلتمس حكومة جزر القمر الحصول على مزيد من الدعم من المجتمع الدولي لتيسير اتخاذ التدابير المناسبة من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل بصورة أفضل، وإعداد تقرير عام ٢٠١٨ برويّة، مما سيتيح للبلد المحافظة على المكانة المميزة التي بات يتبوّؤها في مجال صون حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها.

١٧ - وتتيح هذا المكانة، التي تنشدها جميع البلدان تعزيز سمعة الدولة واستمالة الـــشركاء الإنمائيين.